Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (12) : 30 June 2021
P: 46 - 63
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (12) : 30 يونيو 2021 م
ص: 46 - 63

The Definition of the traffic accident and concept in KSA

Abdul-Magid Rashed Ali
Ministry of Interior || KSA

Abstract: The current research aims to explain the most important causes of traffic accidents in the Kingdom of Saudi Arabia, to identify the effect of modifications to the traffic system in reducing these accidents, as well as to identify the most common types of traffic accidents and ways to reduce their occurrence in the Kingdom of Saudi Arabia, and the researcher used to achieve the research objectives the theoretical approach Analytical reference to traffic accidents statistics and their analysis, and the research has resulted in several results, the most important of which is that modifications to the traffic system contribute to reducing traffic accidents, and it is important to study the obstacles that exist within the right of way and main streets, and pay attention to providing lighting, that most of the drivers 'mistakes causing death are considered violations of regulations Traffic, and the most common disadvantages of vehicles involved in traffic accidents are the invalid paths, and that the majority of pedestrians injured in traffic accidents were their behavior during the accident on walking on the road and not in the place designated for walking.

Accordingly, the researcher recommended several important recommendations, including the necessity of taking deterrent measures against the perpetrators of traffic violations, especially excessive speeding, cutting the red signal and overtaking from the right, as well as digging into the ground with car tires, and it also requires the need to address the problem of loose camels and the problems of rainwater and flood drainage. And the need to provide traffic monitoring cameras at all signals, especially those with frequent accidents, and to encourage research and studies on violations and traffic accidents and to take their findings and recommendations into account.

Keywords: Traffic Accidents, Traffic Regulation Law, Drift.

التعريف بحادث السير ومفهومه في المملكة العربية السعودية

عبد المجيد راشد علي
وزارة الداخلية || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدف البحث الحالي إلى بيان أهم أسباب الحوادث المرورية بالمملكة العربية السعودية، والتعريف على أثر التعديلات على نظام المرور في الحد من تلك الحوادث، وكذلك التعرف على أهم أنواع الحوادث المرورية وطرق التقليل من حدوثها بالمملكة العربية السعودية، وقد استخدم الباحث لتحقيق أهداف البحث المنهج النظري التحليلي بالرجوع لإحصائيات الحوادث المرورية وتحليلها، وقد أسفر البحث عن عدة نتائج، أهمها أن التعديلات على نظام المرور يساهم في تقلل حوادث المرور باختلاف الحالة الاجتماعية، أهمية دراسة العوائق الموجودة ضمن حرم الطريق والشوارع الرئيسة والاهتمام بتوفير الإنارة ووسائل التهدئة المرورية، أن أكثر أخطاء السائقين المسببة للوفاة أخطاء مخالفات لأنظمة السير والمرور، أن أكثر عيوب المركبات المشتركة بالحوادث المرورية هي الدروب غير الصالحة، وأن النسبة الأغلب من المشاة المصابين في حوادث مرورية كان تصرفهم أثناء وقوع الحادث هو السير على الطريق وليس بالمكان المخصص للسير.

وبناءً على ذلك فقد أوصى الباحث بعدة توصيات، منها ضرورة اتخاذ إجراءات رادعة بحق مرتكبي المخالفات المرورية وبالأخص السرعة الزائدة، وقطع الإشارة الحمراء والتجاوز من اليمين، وكذلك التفحيط، ضرورية معالجة مشكلة الإبل السائبة ومشاكل تصريف مياه

الأمطار والسيول، ضرورة توفر كاميرات رصد مرورية عند جميع الإشارات وبالأخص التي يكثر عندها الحوادث، وتشجيع الأبحاث والدراسات حول المخالفات والحوادث المرورية والأخذ بنتائجها وتوصياتها.

الكلمات المفتاحية: الحوادث المرورية – قانون تنظيم المرور – التفحيط.

المقدمة.

تعد حوادث المرور من المشكلات الرئيسة التي استحوذت على اهتمام وتركيز الجهات الرسمية في المجتمعات الإنسانية كافة، وقد لاقى موضوع حوادث المرور اهتمامًا متميزًا في المملكة العربية السعودية، وذلك من حيث الدراسة والبحث، ومحاولة استصدار تشريعات وقوانين تساعد على الحد من هذه المشكلة، والتي تنعكس بشكل سلبي على بناءات المجتمع كافة، ولقد تفاقمت معدلات الحوادث المرورية في المملكة نتيجة التطور السريع في حجم شبكات الطرق الداخلية والخارجية من خلال ربطها بالخطوط السريعة، والحاجة إلى استخدام السيارة كوسيلة أساسية للتنقل من قبل أفراد المجتمع، حيث تمتلك بعض الأسر السعودية أكثر من سيارة، مما أدى إلى زيادة أعداد المركبات وازدياد الكثافة المرورية على الطرقات داخل المدن وخارجها، هذا إلى جانب التطور الاقتصادي الذي شهدته المملكة وما صاحب ذلك من تطور في مجال خدمات النقل بصفة عامة والنقل البري بصفة خاصة، بالإضافة إلى زيادة العمالة الوافدة في قطاع النقل التي أدت إلى زيادة وتفاقم مشكلة الحوادث المرورية، وذلك للتباين والاختلاف في العادات والتقاليد الثقافية عامة لهؤلاء الأفراد العاملين في مجال النقل.

إن مشكلة الحوادث المرورية تعد من أهم واخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات على مستوى العالم، حيث إنها تستنزف قدرًا كبيرًا من الموارد البشرية والمادية، وتشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية أن العالم يفقد سنويًا ما يقرب المليون شخص، ويصاب سنويًا ما يقدّر بعشرين إلى خمسين مليون آخرين نتيجة الحوادث المرورية حول العالم، كما أن الخسائر المادية السنوية الناتجة عن هذه الحوادث تقدر بنحو 518 مليار دولار أمريكي لجميع دول العالم، وقد توصلت العديد من دول العالم إلى ضرورة وضع الآليات والاستراتيجيات المرورية الوطنية لمواجهة تحديات السلامة المرورية المرتبطة بالعديد من القطاعات والجهات ذات العلاقة.

ولقد شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية ازدهارًا اقتصاديًا، وتنمية شملت كافة القطاعات، ومنها قطاع النقل والمواصلات، وتأتي طرق المواصلات في مقدمة هذه الإنجازات باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز التنمية، ونتيجة لتزايد أعداد المركبات المسجلة بالمملكة وازدياد حركة المرور وكثافتها داخل المدن وخارجها بشكل ملحوظ، فقد أدى هذا إلى ظهور المشكلات المرورية، ومنها حوادث السيارات التي أصبحت من المشكلات الأكثر والأشد خطرًا.

مشكلة البحث:

تنعكس الآثار السلبية للحوادث المرورية لتمتد آثارها إلى الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع العام لما ينتج عنها من خسائر بشرية ومادية، حيث تفرز الحوادث المرورية آثارًا اجتماعية تتمثل في الخسارة التي تنتج عن خسارة فرد بالنسبة لأسرته وذويه وأصدقائه، وأيضًا خسارة المجتمع عندما يكون ذلك الفرد عائل أسرة، بالإضافة إلى الآثار الصحية لتلك الحوادث والتي تتمثل في الإصابات الجسدية والخسائر المادية والبشرية، أو الآثار الاقتصادية فتتمثل في تكلفة متضررات الحوادث المرورية على الاقتصاد السعودي والتي لها تأثيرًا سلبيًا على الناتج القومي وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام وبناءً على ما تقدم تتضح مشكلة الدراسة في أن الحوادث المرورية تؤدي إلى زيادة حجم

الخسائر البشرية والمادية، وهذا يشكل مشكلة تستحق التوقف عندها وبحثها للتعرف على دو الاستراتيجيات الوطنية في المملكة للحد من الحوادث المرورية ومنها التعديلات على نظام المرور وانعكاساته على الحوادث المرورية.

أسئلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1- ما أهم أسباب الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية؟
2- ما أثر التعديلات على نظام المرور في الحد من حوادث السير؟
3- ما أهم أنواع الحوادث المرورية حدوثًا في المملكة العربية السعودية؟
4- ما أهم طرق تقليل الحوادث المرورية بالمملكة العربية السعودية؟

المبحث الأول: ماهية الحوادث المرورية

تمهيد

أصبحت حوادث السير تشكل خطرًا كبيرًا على حياة الناس، وذلك بسبب ما ينتج عنها من قتلى وجرحى، فتعتبر حوادث السير من أهم المشكلات التي تؤرق المجتمعات المدنية على الصعيدين المحلي والعالمي وتهدد أمن المجتمع وسلامته، لما تخلفه هذه الحوادث من خسائر مادية وبشريه، ولما تتركه من آثار نفسية سلبية على المصابين وأهالي الضحايا بشكل يومي ومتكرر.[1]

وتقع المسؤولية الأولى للحوادث المرورية على عاتق الإنسان سواء سائقًا أو ماشيًا، الأمر الذي يتطلب التركيز على توجيهه بشكل يمكّنه من استخدام الطريق والمركبة بالطريقة المثلى للحفاظ على سلامته.

المطلب الأول: مفهوم حوادث السير

إن حوادث السير في نظر أهل الاختصاص والقانون هي الحوادث التي تقع للمركبة أو منها أثناء سيرها، ويشترط أن تتوافر فيها الصفات التالية:

- أن تكون غير عمدية.
- تقع في الطريق العام.
- يكون أحد أطراف المركبة أثناء سيرها.
- يترتب عليها آثار ضارة كالإصابة والوفاة والتلفيات.

ويمكن أن تعرّف حوادث السير إجرائيًا بأنها الحوادث العمدية أو غير العمدية التي تحدث بالطريق، والتي تنتج عن اصطدام مركبة بأخرى أو اصطدام مركبة بشخص أو جسم صلب أو بحيوان، والتي تؤدي إلى الكثير من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية.

المطلب الثاني: أسباب حوادث السير

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حوادث السير، منها اقتصادية واجتماعية ونفسية، وقد تكون أسبابًا ناتجة عن خلل في أحد عناصر الطريق، وهي إما المركبة أو الطريق أو السائق أو الراكب.

---

(1) . رحال غربي محمد الهادي، الملتقى الوطني الأول حول "حوادث المرور بين مستعملي الطريق وتنظيم المرور" يومي 2-4 أبريل 2013، جامعة الحاج لخضر باتنه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، ص3.

ويمكن تلخيص أسباب حوادث السير فيما يلي:

- العامل البشري أو السائق (لقلة الخبرة، الحالة النفسية والعصبية، سوء القيادة).
- الطريق (التصميم، الإضاءة، الطقس).
- السيارة (ازدياد عدد المركبات، أنواعها وصلاحياتها).
- المشاة (كيفية التعرف على الطريق وعبوره).

ويبقى العامل البشري هو السبب الرئيس وراء هذه الحوادث نتيجة سوء استخدامه أو تعامله مع المركبة أو الطريق أو الظروف الجوية والبيئية بشكل خاطئ، ولذلك فإن الثقافة المرورية تعتبر من أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في تعديل سلوكيات مستخدمي الطريق بشكل إيجابي في قيادة السيارات.[2]

وفيما يلي نوضح أسباب حوادث السير بالتفصيل، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أخطاء السائقين

السائق هو الشخص الذي يتولى قيادة المركبة، والأخطاء التي يرتكبها السائق قد تؤدي إلى وقوع حادث سير، ومن الأخطاء التي يرتكبها السائق ما يلي:[3]

1- تجاوز السرعة المقررة على الطريق.
2- التجاوز الخاطئ.
3- عدم إعطاء الأولوية على الطريق.
4- التتابع القريب.
5- استعمال النقال أثناء القيادة.
6- الانشغال عن القيادة بالتحدث والضحك والنقاش المفرط.
7- الاستهتار بالقيادة بترك المقود او التمويج بالمركبة أو الضغط على المكابح فجأة من أجل المزاح إما مع الراكب أو سائق آخر.
8- القيادة في حالة نفسية سيئة (الحزن أو الاكتئاب) أو في حالة فرح شديد.
9- تناول الكحول أو المخدرات أو الحشيش.
10- تناول المشروبات والمأكولات أثناء القيادة.
11- القيادة في حالة صحية سيئة أو في حالة النعاس الشديد.
12- حمل الأطفال واللعب معهم أثناء القيادة.
13- القيادة بدون ترخيص، حيث أن السائق يكون غير مؤهل لقيادة السيارة فيقود على طريق عام مما يؤدي إلى ارتكاب أخطاء أثناء القيادة.
14- قلة خبرة السائق أو حديث القيادة مع التصرف كأنه سائق محترف.

(2) . المديرية العامة للدفاع المدني بالأردن، إدارة الكوارث، دور الدفاع المدني في مواجهة حوادث السير، ص2.

(3) . راضي عبد المعطي السيد، الآثار الاقتصادية لحوادث المرور، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص6.

ثانيًا: المركبات

المركبة هي كل وسيلة من وسائل النقل البري التي تسير بقوة آلية بما في ذلك الرفع أو الجر أو الدفع أو المقطورات وأنصاف المقطورات المعدة للشحن، ولا تشمل وسائل النقل المعدة للسير على خطوط السكك الحديدية.(4)

وبالرغم من أن المركبات هي أهم الأدوات الأساسية في حركة المرور، ورغم ما تحققه للبشرية من منافع عديدة وفوائد متنوعة، إلا أن لها آثار ضارة سواء على الصحة، أو على المجتمع، أو في مجال الطاقات المستنزفة.

وتساهم المركبات في حوادث السير من خلال الآتي:

1- أعداد السيارات المتزايدة، أي من حيث الكم.
2- نوع السيارات وكفاءتها وسلامتها الفنية، أي من حيث الكيف.

ثالثًا: الطريق

يساهم الطريق في حوادث السير من خلال العوامل الآتية:(5)

1- التصميم الهندسي للطريق، ويشمل المنحنيات الأفقية والرأسية وسطح الطريق وملاءمته للسرعة المسموح بها عليه.
2- العيوب الهندسية المتمثلة في التصميم الخاطئ للطريق، وعدم وجود أكتاف، بالإضافة إلى غياب التخطيط السليم عند إنشاء الطرق.
3- الحفريات التي تسببها أعمال الصيانة، والتركيبات لبعض الشركات الخاصة التي تفتقر لوسائل السلامة المرورية.
4- الإضاءة من حيث كفايتها وملاءمتها للطريق وتأثيرها على الرؤيا.

رابعًا: المشاة

فيما يلي نعرض أهم صور الأخطاء التي يقترفها المشاة، فتؤدي إلى وقوع بعض حوادث السير:(6)

- عدم استخدام أماكن عبور المشاة، حتى ولو كانت على بعد أمتار قليلة من المكان المخصص لعبور الأشخاص، علاوة على أن عبور الطريق في هذه الحالة كثيرًا ما يصحبه عدم المبالاة.
- عدم الالتزام بالسير على أرصفة الطريق، واستخدام ساحة الطريق، وهذه الظاهرة وإن كانت ترجع في بعض الأحيان لظروف تتعلق بعدم صلاحية الأرصفة، أو عدم اتساعها؛ إلا أنها تنتشر في الطرق ذات الأرصفة السليمة والمتسعة.
- استخدام وسائل النقل العام بأسلوب خاطئ كالصعود أو النزول في غير المحطات المخصصة لذلك، وكذلك الصعود أو النزول أثناء سير المركبات.

---

(4) . نادية ياس البياتي، التأمين الإلزامي من المسئولية الناشئة عن حوادث السيارات، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010، ص134.

(5) . علي كحلون، دعوى التعويض في حوادث المرور، ط1، تونس، مجمع الأطرش للكتاب، 2011، ص89.

(6) . نايف بن ناشي بن عمير، الآثار الشرعة المترتبة على حوادث السير، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2005، ص32.

- الأسلوب الخاطئ في الدخول أو الخروج من وإلى الأماكن العامة، خاصة ذات الجمهور الضخم، مثل المعارض، المهرجانات الشعبية، والأسواق؛ مما يسبب المساس بسلامة الجمهور وأموالهم.
- إتلاف الأجهزة والمعدات التي تجهز بها الطرق لتنظيم حركة المرور، أو تجديد المسارات، والعبث بها لتقل فاعليتها.
- التجمهر حول حوادث السير التي تقع بالمدن، وخاصة في الأماكن المزدحمة.
- عدم العناية بنظافة الطرق، وإلقاء ما من شأنه أن يعيق حركة المرور فيها، كمخلفات الهدم والحجارة.
- عدم استخدام سلالم المشاة، والقفز من أعلى أسوار الأمان التي تجهز بها الطرق.
- الإشغالات التي أصبحت تتناول أغلب الأرصفة، وأجزاء كبيرة من الطرق.
- البيع على الطرقات، سواء على الأرصفة أو على الممرات الجانبية.
- الوقوف في وسط الطريق؛ بحثًا عن وسيلة للمواصلات.
- جهل المشاة بمدلول الإشارات الضوئية، والخطوط الأرضية؛ والعلامات المرورية عامة، وما يخص المشاة خاصة.
- عبور المشاة للطريق عند ظهور الضوء الأحمر (انتظر... وغيرها).
- عبور الطريق بسرعة أو بشكل مفاجئ، لاسيما من جانب الأطفال في شوارع الأحياء السكنية الضيقة، أو بالقرب من المدارس.
- التردد والارتباك في عبور الطريق؛ حيث يشيع ذلك بين كثير من المشاة على اختلاف مراحلهم السنية، فيفاجأ المتردد بسيارة قادمة نحوه بسرعة، أثناء وجوده بمنتصف الطريق، حيث تأخذه الحيرة بين مواصلة السير أو الوقوف أو التراجع؛ ونتيجة لذلك قد تصدمه السيارة القادمة.
- عدم تقدير فرد المشاة لسرعة السيارات أثناء عبوره تقديرًا صحيحًا، وفي الغالب يخطئ كبار السن في تقديرها؛ فينجم عن ذلك حوادث مؤلمة، خاصة في ظل غياب السائق الواعي؛ الذي يعرف حقوق الآخرين، وكثرة السائقين المتهورين الذين لا يلتزمون بالسرعة المحددة في المناطق الحضرية، وهي حوالي ٥٠كم/ الساعة.

المبحث الثاني: أنواع حوادث السير وفقًا للنظام السعودي

المطلب الأول: أنواع حوادث السير

أولاً: الحادث المروري: ما نتج من جرَّاء استخدام المركبة دون قصد وهي في حالة حركة، إما يحدث على المركبة أو منها وهي واقفة، وكذلك حوادث العمد؛ فيختص بالتحقيق في ذلك أقسام الشرطة، وإذا حدث حريق لمركبة وهي واقفة فيختص بالتحقيق في ذلك الدفاع المدني[7]، وتنقسم الحوادث المرورية إلى قسمين، وذلك وفقًا للمادة التاسعة والخمسين:

أ- الحادث المروري البسيط: ما ينتج عنه أضرار وتلفيات بالممتلكات خاصة أو عامة إذا قدرت هذه التلفيات مبدئيًا من قبل التحقيق المختصة بما لا يزيد عن خمسة آلاف ريال ونتج عنه إصابة قد تؤدي إلى ألم بالمصاب دون الحاجة إلى نقلة إلى المستشفى.

(7). نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85، وتاريخ 1428/10/26هـ، واللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 7019 وتاريخ 1429/7/3هـ، المادة 59.

ب- الحادث المروري الجسيم: هو ما ينتج عنه أضرار لا يمكن ردّها أو إصلاحها أو قد تطول مدة علاج آثارها، وتحدد اللائحة تفاصيل ذلك فيما يلي:

- حالة وفاة أو أكثر.
- إصابات بليغة مثل الإصابات أو الكسور التي تستوجب نقل المصاب إلى المستشفى وتنويمه.
- تلفيات جسيمة مثل الخسائر في الأموال الخاصة أو العامة بما يزيد عن خمسة آلاف ريال.
- تقيد إحصائيات الحادثة حالة وفاة إذا أدت إلى وفاة المصاب خلال شهر من تاريخ وقوع الحادث وما زاد عن الشهر يسجل ضمن إحصائيات المصابين.

ثانيًا: يعد الحادث المروري موجبًا للمسؤولية إذا نتج عن الإهمال أو قلة الاحتراز، أو عدم مراعاة الأنظمة، وقد حددت اللائحة تفاصيل ذلك على النحو التالي:

أ- الإهمال: الحالة التي ينتج عنها الخطأ عن ترك وامتناع، إذ يغفل الفاعل اتخاذ احتياط يوجبه الحذر ولو اتخذه ما وقعت النتيجة الضارة.

ب- قلة الاحتراز: خطأ ينطوي عليه نشاط إيجابي من الفاعل ويدل على عدم التبصر أو عدم تدبر العواقب، ويعتبر مخطئًا قائد السيارة الذي يسير بسرعة زائدة في شارع مزدحم فيقتل أو يجرح أحد المارة.

ج- عدم مراعاة الأنظمة: خطأ ينص عليه النظام ويرتب المسؤولية عما يقع بسببه من النتائج الضارة.

ويتم تحديد نسبة الخطأ حسب نسبة الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة الأنظمة وتحديد نسبة الخطأ وفق المعيار النسبي (100%، 50%، 75%، 25%).[8]

أ- يعفى سائق المركبة من العقاب (الحق العام) إذا وقع الحادث بسبب قوة قاهرة خارجة عن إرادته، وتوضح جميع ملابسات الحادث في محضر التحقيق ويحال للمحكمة المختصة للبت في القضية.

ب- الحوادث المرورية الناتجة عن مطاردة جهة أمنية لقائد المركبة يتم التحقيق فيها من قبل جهة التحقيق بالحوادث وتحال للمحكمة المختصة لتحديد مسئولية الحادث وفق معطياته.

ج- إذا وقع حادث مروري بسبب المواشي على الطرق العامة تؤخذ جميع المعلومات وملابسات الحادث وتحال القضية إلى المحكمة المختصة للبت فيها.

د- الحوادث التي ينتج عنها وفيات أو إعاقات أو تلفيات مادية باهظة توضح جميع ملابسات الحادث في محضر التحقيق وتحال إلى المحكمة المختصة للبت فيها.

ثالثًا: تباشر الإدارة المختصة إجراءات التحقيق في الحادث فور وقوعه، وتستكمل الإجراءات بأسرع وقت ممكن، وإذا نتج من الحادث وفاة أو إصابة بدنية جسيمة وجب إيقاف السائق المتسبب مدة لا تتجاوز اثنتي وسبعين ساعة، وللمحكمة المختصة تمديد هذه المدة، ويتحتم في جميع الأحوال إطلاق سراح السائق فور تقديم كفالة تغريمية أو حضورية أو وثيقة التأمين المطلوبة، وفي حال الاختلاف يكون الفصل للمحاكم المختصة.

1. عند تلقي البلاغ عن الحوادث المرورية يجب مباشرتها فورًا وتدوّن المعلومات المطلوبة عن الحادث ومكانه ونوعه ونتائجه وتحديد أسهل الطرق للوصول إليه.[9]
2. صلاحية التحقيق في الحوادث المرورية من اختصاص الضباط والأفراد المختصين العاملين بإدارة المرور.

---

(8) نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85، وتاريخ 1428/10/26هـ، واللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 7019 وتاريخ 1429/7/3هـ، المادة 60.

(9) نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85، وتاريخ 1428/10/26هـ، واللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 7019 وتاريخ 1429/7/3هـ، المادة 61.

3. تقوم الشرطة أو من يقوم مقامها في الأماكن التي لا يوجد بها مرور بالتحقيق في حوادث المرور من قبل مختصين بالتحقيق.
4. للإدارة العامة وتحت إشرافها تنظيم وتفويض من تراه مناسبًا من شركات القطاع الخاص المرخص لها من قبل الجهات الرسمية المختصة بمزاولة نشاط (خبير معاينة، مقدر خسائر، وأخصائي تسوية المطالبات التأمينية) وذلك لمباشرة الحوادث المرورية البسيطة، وكذلك الحوادث المرورية التي ينتج عنها تلفيات مادية ويكون أحد أطرافها لديه تأمين على المركبة لدى أي من شركات التأمين المعتمدة.
5. تتولى الإدارة العامة للمرور إعداد وصياغة محاضر خاصة بالتحقيق في الحوادث المرورية تبين زمان ومكان ونوع وكيفية وقوع الحادث.
6. يجب الاستعانة بالأجهزة المساعدة في التحقيق في الحوادث المرورية واستخدام أدوات القياس والتصوير وأن يكون رسم الحادث مميزًا بالدقة والوضوح.
7. إبعاد الفضوليين من الناس وأصحاب المركبات للمحافظة على معالم الحادث وتلافي وقوع حوادث أخرى.
8. تسجيل كل ما يحيط بالحادث وفي مكانه ليساعد في كتابة التقارير واستكمال التحقيق.
9. بيان ملابسات الحادث وأسبابه ونوعه وحالة المركبة قبل الحادث وسرعتها وحالة الطقس وعدد المصابين والمتوفين وإثبات ذلك في محضر المعاينة.
10. إعداد رسم كروكي لموقع الحادث باستخدام الأجهزة المساعدة.
11. إذا كانت المركبة في موقع الحادث قد تحركت وحُركت قبل وصول المحقق أو بعض الآثار قد تغير مكانها فيتم رسم الكروكي للحادث حسب أقوال الأطراف ذوي العلاقة وشهود العيان.
12. كل حادث ينجم عنه وفاة إنسان أو أكثر أو إصابات بليغة يجب المبادرة بأخذ أقوال السائقين والشهود والمصابين التي تسمح حالتهم الصحية بذلك وتحديد أسماء المتوفين وساعة الوفاة قدر الإمكان وتدوينها بمحضر التحقيق.
13. يمكن للجهات الرسمية المعتمدة ذات الممتلكات المحصورة والمحدودة، مثل المدن العسكرية والجامعات وما في حكمها الاستعانة بإدارة المرور للمشاركة بالتحقيق في الحوادث المرورية التي تقع داخل حدودها.
14. يطلق سراح المتسبب في الحادث المروري البسيط إذا اتضح عدم مسؤوليته أو في حالة تنازل المتضرر أو إحضار كفالة حضورية أو تغريمية أو وثيقة التأمين المطلوبة.
15. يجب إيقاف السائق المتسبب في حادث جسيم مدة لا تتجاوز اثنتي وسبعين ساعة، وإذا تطلبت إجراءات التحقيق زيادة المدة فيكون ذلك بإذن من المحكمة المختصة، ويطلق سراح المتسبب بعد تقديم كفالة تغريمية أو حضورية أو وثيقة التأمين المطلوبة بعد استكمال إجراءات التحقيق الأولية.
16. في حالة الاختلاف في أي إجراء من إجراءات التحقيق في الحوادث المرورية مثل تحديد نسبة المسؤولية أو إطلاق المسؤول في الحادث أو المطالبة بتمديد إيقافه أو نوع الحادث أو جهة الاختصاص يكون الفصل في ذلك للمحكمة المختصة.
17. تحديد الإدارة العامة للمرور الضوابط اللازمة لتنظيم الكفالات الحضورية والتغريمية نتيجة الحوادث المرورية.
18. الكفالة الحضورية تلزم الكفيل بإحضار المكفول أو دفع ما يترتب عليه.
19. الكفالة التغريمية تلزم الكفيل بما يترتب على المكفول من التزامات مالية تجاه الحادث.

20. للإدارة العامة للمرور تنظيم عملية تقدير التلفيات الناتجة عن الحوادث المرورية وتفويض من تراه مناسبًا من أصحاب الخبرة أو المراكز المختصة للقيام بذلك.
21. في حالة المتضرر في الحادث المروري يتم تعويضه خلال فترة تعطيل مركبته بأجرة المثل بإحالة ذلك إلى المحكمة المختصة للنظر في ذلك.
22. في حالة وقوع حادث مروري على من يحمل الصفة الدبلوماسية تؤخذ المعلومات المطلوبة ويخلى سبيله وتبلغ وزارة الخارجية فيما يتعلق بالحادث.

رابعًا: كل من أتلف نفس إنسان –كلها أو بعضها– في حادث سير متعديًا أو مفرطًا، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنة واحدة وبغرامة مالية لا تزيد عن عشرة آلاف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، دون إخلال بما يتقرر للحق الخاص.

1. إذا نتج عن الحادث تلف نفس إنسان -كلها أو بعضها- في حادث سير متعديًا أو مفرطًا يحال المتسبب للمحكمة المختصة لتقرير ما ترى بحقة.[10]
2. الحوادث التي ينتج عنها تلف نفس إنسان -كلها أو بعضها- نتيجة قيادة المركبة بحالة سكر أو ممارسة التفحيط يحال المتسبب مع المدعي العام إلى المحكمة المختصة لإقامة الدعوى ضده.

المطلب الثاني: أقسام حوادث السير

ثمة تقسيمات كثيرة لحوادث المرور، تختلف باختلاف الأساس الذي تقوم عليه؛ إذ يمكن تقسيمها باعتبار وقت الحادث، أو كيفية وقوعه، أو جسامة الأضرار المترتبة عليه، أو باعتبار التعمد والخطأ، أو الإنفراد بالحادث أو الاشتراك.[11]

أولاً: تقسيم حوادث السير باعتبار الأضرار الناتجة عن الحادث

1. حادث الوفاة: إزهاق الأرواح.

ويمكن تعريفه بأنه: حادث المرور الذي ينتج عنه وفاة شخص أو أكثر ولا جدال في أن هذا النوع يعد أهم أنواع حوادث المرور، وأعظمها إيلامًا للنفس، كما أنه يوجد بين دول العالم خلاف في تحديد تعريف حادث الوفاة وتعيين صفاته.

ومثال ذلك فإن بعض الدول تحدد حادث الوفاة بأنه: الحادث الذي يترتب عليه إصابة تؤدي إلى الوفاة في موقع الحادث؛ فإذا تم نقل المصاب من موقع الحادث، وتوفي في المستشفى يعتبر حادث إصابة.

على نحو آخر فإن من دول -مثل الولايات المتحدة الأمريكية- تعتبر الحادث حادث وفاة إذا حدثت الوفاة خلال سنة من تاريخ الحادث.

وفي إنجلترا: يعد الحادث حادث وفاة إذا تمت الوفاة خلال شهر من تاريخ الحادث بشرط وجود علاقة السببية بين الحادث والوفاة.

---

(10) . نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85، وتاريخ 1428/10/26هـ، واللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 7019 وتاريخ 1429/7/3هـ، المادة 62.

(11) . خليل عبد الكريم، الموسوعة الفقهية الميسرة، ج1، تركيا، مكتبة سيدا، 2012، ص457.

2. حادث الإصابة:

وهو الحادث الذي يترتب عليه إصابة شخص أو أكثر، في صورة جرح أو كسر أو تهتك في الأنسجة، سواء أكانت الإصابة ظاهرة أم خفية، خطيرة أم طفيفة.[12]

وعلى ذلك، فإن حادث الإصابة يمكن تعريفه بأنه: حادث المرور الذي يصيب جسم الإنسان بأذى ما غير أنه لا يؤدي إلى الوفاة خلال شهر من تاريخ الحادث.

3. حادث التلفيات:

يمكن تعريفه بأنه: حادث المرور الذي لا يترتب عليه وفاة أو إصابة أحد الأشخاص، وإنما ينتج عنه تلفيات فقط، سواء أكانت هذه التلفيات في مركبة من المركبات المشتركة في الحادث، أم في الممتلكات العامة الخاصة.[13]

ثانيًا: تقسيم حوادث السير باعتبار التعمد والخطأ

يمكن تقسيم حوادث السير من حيث التعمد والخطأ إلى قسمين أساسيين؛ هما:

1. حوادث السير بطريق العمد: وحوادث السير التعمدية يقصد بها تلك الحوادث التي يرتكبها بعض الأفراد باستخدام المركبات؛ قاصدين إلحاق الضرر بأشخاص آخرين أو بممتلكاتهم، وهو ما يعني توافر صفة القصد الجنائي في مثل هذه الحوادث، وقد ينتج عن مثل هذه الحوادث حالات قتل وإزهاق للأرواح.

وفي ضوء ذلك؛ نستطيع القول بأن السيارات ونحوها تعد من آلات القتل الحديثة المتطورة، على أن حوادث السير المتعمدة تخرج عن اختصاص رجال التحقيق في حوادث المرور؛ حيث يتوفر على التحقيق فيها المحققون الجنائيون؛ وذلك لأن حوادث السير يشترط فيها أن تقع بطريق الخطأ.

2. حوادث السير بطريق الخطأ: هي تلك الحوادث التي لا يتوافر فيها صفة التعمد والقصد؛ حيث تقع بطريق الخطأ دون إرادة أي طرف من الأطراف المشاركين فيها، سواء ترتب عليها حالات قتل ووفاة أم إصابات وتلفيات وخسائر في الممتلكات، ويمكن القول بأن جميع حوادث السير لا بد من أجل تصنيفها على هذا الأساس أن تنتفي عنها صفة القصد والتعمد.

لذا؛ فإن تعريف اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للحادث المروري بأنه: الحادث الذي يقع في الطريق العام، وتشترك فيه إحدى المركبات على الأقل يعد تعريف غير دقيق؛ لأنه أهمل ركنًا أساسيًا من أركان الحادث المروري، وهو أنه حادث غير متعمد.

ثالثًا: تقسيم حوادث السير باعتبار المباشرة والتسبب[14]

يمكن تقسيم حوادث السير من حيث التسبب والمباشرة لقسمين أساسيين؛ هما:

---

(12) . محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في القانون المدني الجديد، مج10، القاهرة، دار محمود، 2018، ص412.

(13) . أشرف أحمد عبد الوهاب، عقد التأمين في ضوء آراء الفقهاء والتشريع وأحكام القضاء، ط1، القاهرة، دار العدالة للنشر والتوزيع، 2018، ص297.

(14) . عبيد صالح سن، منظومة الحكومة الذكية للحد من الازدحام المروري، الإمارات العربية المتحدة، مركز بحوث الشرطة، 2014، ص65.

1. حوادث السير من حيث المباشرة:

يقصد بالمباشرة: إيصال الآلة بمحل التلف، ويمكن تعريفها بأنها: إيجاد علة التلف، كالقتل والإحراق، ذلك لأن الذي يضاف إليه التلف في العادة والعرف إضافة حقيقية، يسمى: علة، والإتيان به: وعرفت مجلة الأحكام العدلية المباشرة بأنها: إتلاف الشيء بالذات، ويقال لمن فعله: فاعل مباشر.

والمباشر: هو من يحصل التلف بفعله، من غير أن يتخلل بين فعله والتلف فعل مختار.

ومن أمثلة المباشرة في حوادث السير: أن يتجاوز قائد مركبة السرعة القانونية المقررة؛ فيصدم أحد المارة، أو يتلف شيئًا في الطريق العام، ومنها كذلك: أن يسير قائد المركبة عكس الاتجاه المحدد للسير؛ فيصدم مركبة أخرى.

والفرق بين التسبب والمباشرة -في ضوء ما تقدم- يكمن في أن المباشرة تتحقق بأن يتصل فعل الشخص بالشيء، ويحدث منه التلف كما لو صدم قائد المركبة إنسانًا؛ فقتله.

أما التسبب، فيتحقق بأن يتصل أثر فعل الإنسان بالشيء لا حقيقة فعله؛ فيحدث التلف أو الضرر: كما في حفر بئر، أو وضع حجارة في الطريق العام؛ فإن أثر الحفر -وهو العمق- هو الذي اتصل بمن تردى فيها فمات؛ فهاهنا لم يحدث الضرر بنفس الفعل وهو الحفر؛ إذ الحفر متصل بالمكان، لا بالواقع في الحفرة.

2. حوادث السير من حيث التسبب:

يمكن تعريف التسبب بأنه: ما يحصل الهلاك عنده بعلة أخرى، إذا كان السبب هو المقتضي لوقوع الفعل بتلك العلة، أو هو: إيجاد ما يحصل الهلاك عنده، ولكن بعلة أخرى، إذا كان السبب مما يقصد لتوقع تلك العلة.

والمتسبب، يمكن تعريفه بأنه: هو الذي حصل التلف بفعله، وتخلل بين فعله والتلف فعل مختار،

ومثال ذلك: أن يقطع شخص حبل قنديل معلق؛ فيكون فعله سببًا مفضيًا لسقوطه على الأرض وانكساره، ويكون حينئذ قد أتلف الحبل مباشرة، وكسر القنديل تسببًا.

ومن أمثلة التسبب في حوادث السير: أن يقوم شخص بحفر بئر في الطريق العام؛ يؤدي وجوده إلى حادثة مرورية، يباشرها -أو يقوم بها- شخص آخر.

ومنها –كذلك- أن يحاول قائد إحدى المركبات التخطي أو الدوران بطريقة خاطئة؛ فيحاول قائد مركبة أخرى أن يتفاداه؛ فيصدم بعض المارة، أو يقوم بإتلاف بعض الممتلكات أو المنشآت.

وفي هذا المثال، فإن تصرف قائد المركبة الأولى، لم يحدث هو نفسه الحادثة المرورية، ولكنه تسبب في وقوع تلك الحادثة.

وتجدر الإشارة إلى أن السبب يشترط فيه أن يكون مفضيًا للإتلاف، أي أن الضرر الذي حصل يكون نتيجة عادية منتظرة من ذلك الفعل، كما يفيده التعريف الأول.

وعلى سبيل المثال: قيادة مركبة عكس اتجاه السير، من شأنه أن يفضي عادة إلى وقوع حوادث مرورية، ومثله كذلك تجاوز الإشارة المرورية الحمراء، أو إحداث حفرة عميقة في الطريق العام.

رابعًا: تقسيم حوادث السير باعتبار الاشتراك والانفراد

وتنقسم حوادث السير باعتبار الاشتراك والانفراد لقسمين أساسيين، هما:

1. حوادث السير التي ينفرد أحد المتصادمين بالمسؤولية فيها؛ وذلك إذا حدث الاصطدام بتفريط وتعدٍ مستقل منه، ويتصور هذا القسم فيما لو تصادمت مركبتان، إحداهما في حالة توقف، والثانية في حالة سير، ومن بين حالات هذا القسم كذلك أن يتجاوز قائد المركبة السرعة القانونية المحددة؛ فيترتب على ذلك وقوع

بعض حوادث السير، أو أن يسير قائد المركبة في اتجاه معاكس، أو في طريق يمنع الدخول فيه؛ فيتسبب في إصابة بعض الأشخاص، أو قتلهم، أو إلحاق الضرر ببعض المركبات أو الممتلكات.[15]

2. حوادث السير التي تتعدد الأطراف المشاركة فيها؛ حيث تقع المسؤولية فيها عليهم جميعًا.

ومن أمثلة هذا: أن تصطدم مركبتان أثناء سيرهما؛ ويترتب على هذا الاصطدام ضرر وإتلاف لكلا الطرفين، ومنها: أن يقصّر صاحبا المركبتين المصطدمتين في صيانة آلاتهما، أو يسيران في ظروف مناخية لا يؤمن معها من وقوع بعض الحوادث كريح عاتية، أو أمطار شديدة، لا تسير السيارات بشكل طبيعي في ظلها، ومنها: أن يتجاوز قائد المركبة السرعة القانونية المحددة في إحدى الطرق السريعة؛ فيصدم أحد المارة ممن يقوم بعبور الطريق في غير الأماكن المخصصة للعبور، أو دون انتظار لإشارة المرور، أو دون التنبّه لمسير السيارات يمينًا وشمالاً.

ويمكن أن يضاف هاهنا طرف آخر، هو رجال المرور، وذلك حين يقصّرون في تأمين الطريق، ويهملون في إرشاد السيارات والمشاة، ففي هذه الحالات كلها -وفي غيرها مما يشبهها- تقع المسؤولية على عدة أطراف، مع التفاوت بينهم في درجة هذه المسؤولية، وما قد يترتب عليها من نتائج.

المبحث الثالث: آثار حوادث السير على الفرد والمجتمع

المطلب الأول: آثار حوادث السير على الفرد

من الممكن أن يتعرض أي فرد لحادث سير، وغالبًا ما يؤثر هذا الحادث تأثيرًا مباشرًا على حياة الفرد، وسيواجه العديد من الصعوبات في تخطي هذه الآثار، ومن أهم تلك الآثار ما يأتي:[16]

الإصابات الجسدية:

قد لا يكون الحادث الذي تعرض له الفرد مميتًا، إلا أنه سيترك العديد من الإصابات والكدمات والجروح التي ستتراوح ما بين خطيرة وبسيطة، وينصح دومًا بضرورة زيارة المستشفى أو الطبيب بعد الحادث مباشرة، فبعض الإصابات لا تظهر آثارها وأعراضها فور التعرض للحادث، ومن الأمثلة على الإصابات الجسدية التي يمكن أن يتعرض لها الفرد عند الحادث.

- الجروح: تحدث نتيجة التعرض لأي أجزاء حادة في السيارة من معادن وزجاج مكسور، ومن المهم معالجتها وتطهيرها لتجنّب حدوث التهابات للجرح.
- الحروق: تحدث نتيجة حدوث انفجار أو احتراق في خزّان وقود السيارة أو نتيجة ملامسة أي أجزاء مرتفعة الحرارة خلال الحادث.
- الرضوض: تحدث نتيجة حركة الجسم المفاجئة أثناء التصادم في الحادث وتصيب العضلات والأوتار وأربطة الجسم، وعادة ما يكون ألمها مزمنًا وتحتاج وقتًا طويلاً للشفاء منه.
- الكسور: تحدث نتيجة تعرّض الأطراف والمفاصل، كالذراعين والقدم والكاحل والأضلاع والرأس لصدمة عنيفة ومفاجئة، بعض هذه الكسور تلتئم بسهولة في فترات بسيطة، وبعضها الآخر يحتاج لفترات طويلة أو إجراء عمليات جراحية وبعضها يسبب إعاقة دائمة.

---

(15) . حسن فكهاني، موسوعة القضاء والفقه للدول العربي للدول العربية، مج12، الدار العربية للموسوعة القانونية، 1975، ص36.

(16) . راغب ناصر، آثار الحوادث المرورية على الفرد والمجتمع، موضوع، 2019، متاح على https://mawdoo3.com

- بتر للأطراف: في بعض الحوادث الأليمة تكون الإصابات بليغة لحد الحاجة لبتر في الأطراف، ويعاني المصاب من مضاعفات عديدة نتيجة البتر من فقدان أو صعوبة في الحركة، أو حدوث جلطات في الدم وتقلّصات عضلية وآلام في الأطراف الوهمية.

الإصابات النفسية:

من الممكن أن يتعرض الفرد بعد حادث السير لما يسمّى باضطرابات ما بعد الصدمة، وستؤثر على مسار حياته لفترة بسيطة أو طويلة من الزمن، ومن الأمثلة على هذه الاضطرابات أن يخاف الفرد من قيادة السيارة من جديد، وتعرّضه لأحلام وكوابيس تتعلّق بالحادث وتعرضه للعديد من التقلبات المزاجية والقلق.

الخسائر الماديّة:

يمكن أن يؤثر الحادث على الفرد ماديًا، فقد تكون تكاليف إصلاح السيارة كبيرة جدًا، وخاصة في حالة رفض شركة التأمين المطالبات المالية، أو أنّ تكاليف علاج الإصابات نتيجة الحادث عالية، وفي بعض الأحيان قد يضطر الفرد المتضرر لخوض معارك قضائية للمطالبة بحقوقه ومستحقاته نتيجة الضرر الذي تعرض له مما يضيف عليه حملاً إضافيًا من أتعاب المحاماة وما إلى ذلك.

المطلب الثاني: آثار حوادث السير على المجتمع

تعدّ مشكلة الحوادث المرورية مشكلة مجتمعية على مستوى العالم، فالمبالغ التي تخسرها الدول نتيجة حوادث السير كبيرة جدًا، فتعتمد العديد من الدول على إنفاق مبالغ مالية مخصصة من ميزانياتها للحد من تلك الحوادث، وحول العالم هناك ما يقارب 1.25 مليون وفاة سنويًا بالإضافة إلى 20-25 مليون إصابة نتيجة حوادث السير.[17]

هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى الوفاة أو الإصابة بعاهة، وليس هذا هو محور حديثنا، وإنما أردنا أن نصل إلى أن هناك أسبابًا غير طبيعية ناتجة عن حوادث المرور والتي قد تؤدي بدورها إلى وفاة وإصابات وعاهات للأفراد، أي الأضرار البشرية الناتجة عن حوادث المرور، أضف إلى ذلك الآثار الاجتماعية التي تكمن في الخسائر البشرية التي تلحق بالأسرة بما تعنيه الكلمة من معنى وبما فيها من أركان تشمل الأب والأُم والأبناء أولاً، والمجتمع ثانيًا، وأنّه من الملاحظ أنّ الأضرار الاجتماعية التي تلحق بالأفراد تنحصر في فئة الشباب بين سن 20-39، وبمقارنة حالات الوفيات الناتجة عن حوادث المرور وتلك الناتجة عن أمراض القصور التاجي -أحد أمراض القلب- نجد أن أعداد الوفيات في حوادث المرور أكثر من أعداد الوفيات في أمراض القصور التاجي، وهنا تبرز التكلفة الاجتماعية لحوادث المرور في مدى ضياع وهدر الطاقات البشرية التي كان من الممكن الاستفادة منها مدة أطول، آخذين في الاعتبار رأس المال والوقت الذي يكلف الدولة لإعداد وتطوير طاقات بشرية مماثلة؛ فالمال مدفوع والوقت محسوب لذلك يجب أن نأخذ في اعتبارنا قيمة التكلفة الاجتماعية للمجتمع بما فيها من ضياع وهدر للطاقات البشرية وقيمة التكلفة الاجتماعية للأسرة بما فيها من فقدان رب الأسرة أو أحد أفرادها.

(17) . سعاد بيطاط، الأمن: دراسة في الحديث الموضوعي، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص89.

إحصائيات الحوادث المرورية في السعودية

في عام 2020 بحسب بيان الإدارة العامة للمرور، بلغ عدد "الحوادث" خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الهجري الحالي 107637 حادثًا بانخفاض 15.91% مقارنة بالفترة نفسها من العام الهجري الماضي، حيث عدد "الحوادث" بلغ 127998.

وأوضح البيان تفاصيل إحصائيات "حوادث المرور" خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الهجري الحالي، مقارنة بالربع الأول من عام 1438هـ؛ فبلغ عدد "الحوادث المرورية" في شهر محرم هذا العام في جميع مناطق المملكة 33957 حادثًا مروريًا، ما يعني انخفاضًا بنسبة 21.44% مقارنة بالعام الماضي الذي بلغ 43225 حادثًا مروريًا.

وانخفض عدد المصابين في تلك الحوادث خلال شهر محرم هذا العام إلى 2508، بانخفاض نسبته 3.43%، مقارنة بشهر محرم العام الماضي الذي بلغ فيه عدد الجرحى 2597، حيث بلغ عدد الوفيات خلال هذه الفترة 546 حالة مقابل 641 حالة وفاة(18) خلال الفترة مماثلة للعام الماضي وما قبله.

في عام 2018 أظهرت النتائج حدوث انخفاض في عدد الوفيات وحوادث السير وإصاباتهم في السعودية خلال العام 2018 بنسبة 24%، حيث بلغ عدد الحوادث 352 ألفًا، أي بمعدل 40 حادث في الساعة، وأكثر من 30 ألف شخص أصيبوا بما يعادل 82 إصابة يوميًا و6025 حالة وفاة تعادل 16 حالة وفاة يوميًا.[19]

وفي عام 2019 سجلت المملكة العربية السعودية أعلى معدل وفيات من حوادث المرور بين دول مجموعة العشرين، حيث بلغ 28.8 لكل 100 ألف شخص، بإجمالي 9031 حالة وفاة، حيث أكد تقرير "حالة السلامة على الطرق" الصادر عن منظمة الصحة العالمية هذا العام أن حوادث المرور أصبحت أحد الأسباب الرئيسية للوفاة بين الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و29 عامًا، متجاوزة فيروس نقص المناعة البشرية والسل.

تضمن التقرير إحصائيات لـ175 دولة بناءً على استبيان وقواعد بيانات وطنية بهدف تحفيز الإجراءات لتحسين السلامة على الطرق من خلال تحديد الفجوات والفرص الرئيسية وتوليد المزيد من الإجراءات السياسية.

---

(18)المرور يعلن إحصائية جديدة عن حوادث الطرق.. وهذه نسب الانخفاض (من دون تاريخ نشر): موقع روتانا، تم الاطلاع عليه في (16/ 11/ 2020)، رابط الموقع: https://rotana.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%88%D

(19)محمد البخيت (2019): 40 حادث كل ساعة... انخفاض الحوادث المروية في السعودية بنسبة 24%، العالم العربي، تاريخ الاطلاع (16/ 11/ 2020) ، رابط الموقع: https://sptnkne.ws/kUwS

في حين ذكر التقرير السنوي لوزارة النقل لعام 2017 أن الحوادث المرورية التي ينتج عنها إصابات وإعاقات ووفيات تشكل أحد الأسباب الأساسية التي تواجه المملكة، حيث إن هذه الحوادث هي السبب الثاني للوفاة، كما أن الحوادث المرورية لها تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، في حين تقدر الخسائر الاقتصادية بنحو 3.5% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وهي أعلى من الخسائر الاقتصادية للعديد من الدول المتقدمة، حيث لا يتجاوز المعدل 1.5%.[20]

أما بالنسبة لمعدل الحوادث في كل منطقة حاليًا، فقد سجلت 12 منطقة ومدينة انخفاضًا في عدد الحوادث المرورية في الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما ارتفع عدد الحوادث في 4 مدن في المنطقة خلال الفترة نفسها.

والمدن التي سجلت انخفاضًا في عدد الحوادث هي: الرياض بنسبة 31.07%، العاصمة المقدسة 10.44%، جدة 33.75%، عسير 15.12%، القصيم 31.32%، جازان 6.07%، تبوك 53.43%، منطقة الحدود الشمالية 12.80%، ومنطقة الجوف 40.02% قريات 31.34% ونجران 14.42% والباحة 25.89%.

في حين كانت المناطق والمدن التي سجلت ارتفاعًا في عدد الحوادث في الطائف بنسبة 62.9% وحائل 7.75% والمدينة 47.3% والمنطقة الشرقية 2.55%.

كما سجلت 10 مناطق انخفاضًا في عدد المصابين جراء حوادث السير، في حين ارتفع عدد المصابين في 6 مدن أخرى، وبلغت المناطق والمدن التي سجلت انخفاضاً في عدد المصابين 31.20% بالمنطقة الشرقية، الطائف 10.97 %، جدة 9.92%، المدينة المنورة 26.62%، القصيم 10.13%، حائل 8.94%، تبوك 2.95%، الجوف 44.77%، نجران 21.82%، الباحة 26.13%.

في حين كانت المناطق والمدن التي سجلت زيادة في عدد المصابين في الرياض 7.20%، والعاصمة المقدسة 2.70%، وجيزان 11.95%، وعسير 19.32%، والحد الشمالي 3.16%، والقريات 11.49%. طقة عسير 6.28%.[21]

(20) منال سجيني (2019): السعودية الأعلى في وفيات الحوادث المرورية بين دول الG20، مكة المكرمة والعالم، تاريخ الاطلاع (2020/11/16)، رابط الموقع: **https://makkahnewspaper.com/article/1097004/%D8%A7%**

(21) المرور يعلن إحصائية جديدة عن حوادث الطرق. وهذه نسب الانخفاض (من دون تاريخ نشر): موقع روتانا، تم الاطلاع عليه في (2020/11/16)، مرجع سابق.

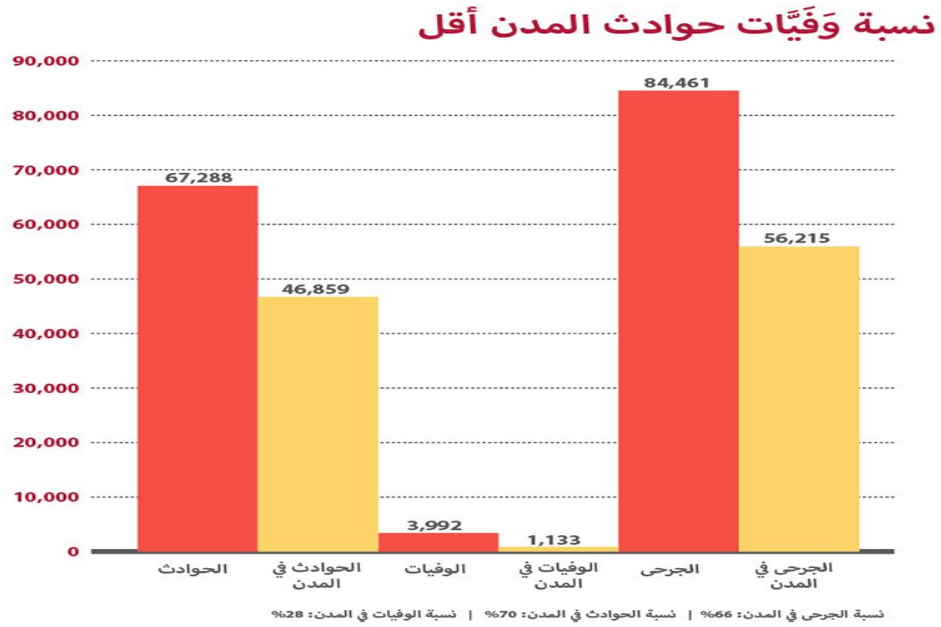

خلاصة بأهم النتائج:

- تساهم تعديلات نظام المرور في تقليل حوادث المرور باختلاف الحالة الاجتماعية.
- لم يتم تحديد المواقع الخطرة على الطرق ووضع الحلول المناسبة لها وتنفيذها.
- تفعيل التدقيق المروري على الطرق القائمة والتي سيتم إنشاؤها من خلال توفير الضوابط المرورية.
- دراسة العوائق الموجودة ضمن حرم الطريق والشوارع الرئيسية وتوفير الإنارة ووسائل التهدئة المرورية.
- أكثر أخطاء السائقين المشتركين في الحوادث المرورية المسببة للوفيات كان خطأ مخالفات للأنظمة ذات العلاقة بتنظيم السير.
- أكثر عيوب المركبات المشتركة في الحوادث المرورية كانت الدروب غير الصالحة.
- النسبة الأكبر من المشاة المصابين في حوادث المرور كانت تصرفاتهم أثناء وقوع الحادث المروري المشي على الطريق.

المناقشة والخلاصة:

إن تحقيق أهداف السلامة المرورية في السعودية يحتاج إلى تكاتف الجهود الوطنية بصورة متلائمة ومتناغمة تدعم بعضها البعض بحيث تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المسببة للمشكلات التي تواجه السلامة المرورية والتي تعمل على إضعاف تنظيم العمل المروري، وان هذا الأمر يجب أن يكون مبنيًا على المشاركة البناءة المنظمة والمنسقة لتمكين الموارد البشرية وتوفير المتطلبات اللازمة للوصول إلى الغاية المثلى المنشودة في العمل المروري، ألا وهي السلامة والأمان ومستوى الخدمة المطلوبة لمستخدمي الطرق.

التوصيات والمقترحات.

1. اتخاذ إجراءات رادعة بحق مرتكبي المخالفات المرورية وخاصة السرعة الزائدة، وقطع الإشارة الحمراء والتجاوز من اليمين، والتفحيط في الشوارع كونها الأكثر تسببًا في الحوادث المرورية.

2. معالجة مشكلة الإبل السائبة، ومشكلة تصريف مياه الأمطار، لأن تلك المشكلات تسبب دومًا حوادث مرورية خطيرة.
3. بهدف تقليل المخالفات المرورية، ولعدم تمكن رجال المرور من التواجد أمام الإشارات الضوئية يجب أن يكون هناك كاميرات رصد مرورية عند جميع الإشارات خصوصًا التي تكثر عندها الحوادث.
4. بالنظر إلى ازدياد أعداد السيارات وأعداد السائقين وخاصة من صغار السن، يوصي البحث بأن يتم مراجعة نظام المرور المعمول به حاليًا بشكل دوري.
5. رفع السن الذي يؤهل الفرد لقيادة المركبات.
6. تشجيع الأبحاث والدراسات حول المخالفات والحوادث المروية والأخذ بنتائجها وتوصياتها على محمل الجد، لأن العمل على تقليل الحوادث المرورية والمخالفات المتسببة في ذلك من مسؤولية الجميع في المملكة.

قائمة المراجع

- البكري، محمد عزمي، موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في القانون المدني الجديد، دار محمود، 2018.
- البياتي، نادية ياس، التأمين الإلزامي من المسئولية الناشئة عن حوادث السيارات، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010.
- بيطاط، سعاد، الأمن: دراسة في الحديث الموضوعي، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
- راغب ناصر، آثار الحوادث المرورية على الفرد والمجتمع، 2019، https://mawdoo3.com/%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%AF%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9، 2020/8/18.
- سن، عبيد صالح، منظومة الحكومة الذكية للحد من الازدحام المروري، مركز بحوث الشرطة، 2014.
- السيد، راضي عبد المعطي، "الآثار الاقتصادية لحوادث المرور"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.
- الطيب، أحمد عيسى، البلديات: ودورها في الحد من حوادث السير، دار البيروني للنشر والتوزيع، 2014.
- عبد الكريم، خليل، الموسوعة الفقهية الميسرة، مكتبة سيدا، 2012.
- عبد الوهاب، أشرف أحمد، عقد التأمين في ضوء آراء الفقهاء والتشريع وأحكام القضاء، دار العدالة للنشر والتوزيع، 2018.
- فكهاني، حسن، موسوعة القضاء والفقه للدول العربي للدول العربية، الدار العربية للموسوعة القانونية، 1975.
- كحلون، علي، دعوى التعويض في حوادث المرور، مجمع الأطرش للكتاب، 2011.
- محمد البخيت (2019): 40 حادث كل ساعة... انخفاض الحوادث المروية في السعودية بنسبة 24%، العالم العربي، تاريخ الاطلاع (16/ 11/ 2020) ، رابط الموقع: https://sptnkne.ws/kUwS
- المديرية العامة للدفاع المدني، إدارة الكوارث، دور الدفاع المدني في مواجهة حوادث السير، الأردن، ص2، (د.ت).
- المرور يعلن إحصائية جديدة عن حوادث الطرق.. وهذه نسب الانخفاض (من دون تاريخ نشر): موقع روتانا، تم الاطلاع عليه في (16/ 11/ 2020)، رابط الموقع: https://rotana.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%88%D

- منال سجيني (2019): السعودية الأعلى في وفيات الحوادث المرورية بين دول الG20، مكة المكرمة والعالم، تاريخ الاطلاع (16/ 11/ 2020)، رابط الموقع: https://makkahnewspaper.com/article/1097004/%D8%A7%
- نايف بن ناشي بن عمير، الآثار الشرعة المترتبة على حوادث السير، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2005.
- نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85، وتاريخ 26/ 10 1428 هـ، واللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 7019وتاريخ 3/ 7/ 1429 هـ، المادة 61.
- نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85، وتاريخ 26/ 10 1428 هـ، واللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 7019وتاريخ 3/ 7/ 1429 هـ، المادة60
- نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85، وتاريخ 26/ 10 1428 هـ، واللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 7019وتاريخ 3/ 7/ 1429 هـ، المادة 59.
- نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85، وتاريخ 26/ 10 1428 هـ، واللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 7019وتاريخ 3/ 7/ 1429 هـ، المادة62.
- الهادي، رحال غربي محمد، حوادث المرور بين مستعملي الطريق وتنظيم المرور، الملتقى الوطني الأول، ص3، 2013.